رأي القدس

اولمرت يعود بدعم واشنطن

■ عاد ايهود اولمرت رئيس وزراء الدولة العبرية من زيارته لواشنطن بدعم كامل من الادارة الامريكية لجميع مطالبه المتعلقة بمواصلة عمليات الاجتياح والاغتيال التي تستهدف الاراضي الفلسطينية المحتلة ونشطاء المقاومة فيها، والدعم غير المحدود للخطط الاسرائيلية الرامية الى تدمير البرنامج النووي الايراني.

اولمرت قال قبل سفره الى العاصمة الامريكية ان هذا البرنامج يشكل خطرا على اسرائيل، وانه لا يستبعد الخيار العسكري كوسيلة لانهائه اذا فشلت الحلول الاخرى. وكان لافتا انه نجح في اقناع الرئيس بوش بتبني موقف متشدد من ايران، تمثل في رفض توصيات لجنة جميس بيكر بشأن كيفية الخروج من مأزق العراق، والتي كان من بينها اشراك سورية وايران لتهدئة الوضع في هذا البلد المضطرب.

زيارة اولمرت لواشنطن تركزت على الملف النووي الايراني وكيفية التعامل معه، ولذلك احتلت قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي مكانة متدنية على جدول الاعمال. لان اولمرت يدرك جيدا ان اي تقارب امريكي مع كل من ايران وسورية سيكون على حساب اسرائيل.

سورية وايران لا تعارضان التدخل في العراق لانقاذ امريكا ومشروعها الفاشل هناك، ولكن هذا التدخل لن يكون دون مقابل، وبصفة مجانية. فسورية تريد انسحابا اسرائيليا من هضبة الجولان، ووقف كل الملاحقات القضائية لها بشأن دورها المزعوم في اغتيال السيد رفيق الحريري، بينما تريد ايران قبولا امريكيا بها كدولة نووية.

الرئيس بوش يلتقي مع اولمرت على ارضية الضعف التي تجمع بينهما. فشعبية اولمرت تتراجع بشكل متسارع في اوساط الرأي العام الاسرائيلي، بسبب فشله في الحرب الاخيرة في لبنان، اما الرئيس بوش فقد تلقى ضربة قاضية بخسارته الغالبية في مجلسي النواب والشيوخ في الانتخابات النصفية الاخيرة.

ضعف الرئيسين بوش واولمرت ربما يكون الدافع الرئيسي لاقدامهما على مغامرة عسكرية ضد ايران، وعلى عكس ما يتوقع الكثير من المراقبين، فالنمر الجريح يكون اكثر خطورة، وهذا هو حال الرئيس بوش على وجه التحديد.

لا نعرف على ماذا اتفق الرجلان اثناء لقائهما الاخير في البيت الابيض، ولكن ما يمكن التكهن به ان البحث تطرق الى العديد من السيناريوهات للتعامل مع الملف الايراني، ومن المؤكد ان بعضها عسكري محض.

اسرائيل ربما تحاول الاقدام على ضربة عسكرية منفردة للمفاعلات النووية الايرانية، تماما مثلما فعلت عام 1981 عندما ارسلت طائراتها الحربية لقصف مفاعل تموز العراقي. وديك تشيني نائب الرئيس الامريكي واحد ابرز صقور المحافظين لم يستبعد هذه الفرضية قبل عام.

ايران في وضع اقوى بكثير من وضع العراق قبل ربع قرن، فهي تملك صواريخ بعيدة المدى وترسانة من اسلحة الدمار الشامل، والسيد احمدي نجاد حذر من ان الرد الايراني سيكون مزلزلا في حال اقدام اسرائيل على اي عدوان على ايران.

الامر المؤكد ان اسرائيل تعيش حاليا في ازمة، وان استمرارها كقوة رئيسية مهابة الجانب بات موضع الكثير من علامات الاستفهام، وهذا ما يفسر مجازرها في قطاع غزة والضفة الغربية، والهجرة المعاكسة المتسارعة من قبل مستوطنيها الى بلادهم الاصلية.

التخصص في السلام السوري ـ الإسرائيلي: كوميديا السلوك أم الأخطاء؟

صبحي حديدي *

■ في هذه الأيام التي تشهد تصاعد الحديث عن دور إيراني وآخر سوري (والبعض يذهب أبعد، فيتحدث عن دور إيراني ـ سوري)! في حلّ ما بات يُسمّى «المشكلة العراقية»، لا نعدم مَن يذهب أبعد من كلّ بعيد، فيتحدّث عن دور سوري إيجابي في العراق ولبنان وفلسطين و... أفغانستان! هل سيطول الوقت قبل أن يطلع علينا مَن يقول إنّ السير ناجل شينولد، المستشار السياسي لرئيس الوزراء البريطاني توني بلير، زار دمشق سرّاً للبحث في دور إيجابي محتمل يقوم به بشار الأسد في... انتخابات الكونغرس النصفية القادمة سنة 2008، أو ربما الانتخابات الرئاسية!

قد تهون كوميديا المبالغة السوداء هذه أمام ما طلع علينا به مؤخراً باتريك سيل، الكاتب البريطاني المتخصص في قضايا الشرق الأوسط (كما يعرّف بنفسه، وكما كان بالفعل... ذات يوم!)، من أنّ نائب الرئيس فاروق الشرع نقل على لسان الأسد هذه العبارة الذهبية: «سورية مستعدة للعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل». ما الذهبيّ في هذه الكلمات الثماني؟ انها، حسب النائب الشرع ورواية الكاتب سيل: «لم يسبق أن صدرت عن أيّ سوريّ من قبل»، وهي بالتالي «كلمات شجاعة لأنها تسير عكس المزاج العربي الراهن»، الذي لا يطالب بالمقاومة المسلحة في وجه إسرائيل فحسب، بل أيضاً بتجديد العمليات الإنتحارية.

والحال أنّ في وسع المرء أن ينقل عن سيل نفسه كلمات أخرى أكثر ذهبية، في المسألة ذاتها، جرت هذه المرّة على لسان حافظ الأسد وليس بشار الأسد، وأتت في سياق من تبادل الإعجاب مع رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود باراك، وكان سيل هو الناقل أيضاً: قال الأسد الأب عن باراك إنه «رجل صادق وقوي»، فردّ الأخير بأنّ الأسد «أعطى الأمّة السورية صيغتها الحالية». ولعلّ الجديد الأهمّ في ذلك التراشق الودّي كان حكم القيمة الشخصي ـ الأخلاقي (في عبارة: «رجل قوي وصادق») الذي أصدره الأسد في حقّ المسؤول الإسرائيلي الأرفع، وحكم القيمة الشخصي ـ السياسي (في عبارة: «استطاع أن يبني سورية قوية ومستقلة وواثقة بنفسها») الذي أصدره المسؤول الإسرائيلي الأرفع في حقّ رئيس لدولة عربية حدودية ما تزال رسمياً عدوّة أو معادية للدولة العبرية.

الجديد الثاني أنّ الأسد وباراك قلبا المنطق الدلالي البسيط لهذا النوع من أحكام القيمة: إذا افترضنا أنّ «حالة العداء» ما تزال هي الناظم في علاقات القوّة البلدين، فإنّ وجود رجل «قويّ وصادق» أو توفّر دولة «قوية ومستقلة وواثقة بنفسها» ينبغي أن يبعث القلق في الدولتَين المتعاديتَين المتحاربتَين، كلٌ منهما على حدة، اليس كذلك؟ ليس من مصلحة سورية (ما دامت معادية لإسرائيل) أن يتولّى الحكم في إسرائيل رجل قوي وصادق، وليس من مصلحة إسرائيل (ما دامت معادية لسورية) أن تكون سورية قوية ومستقلة وواثقة بنفسها.

قبل هذه العواطف المتبادلة كان الأسد قد أطلع عضو الكونغرس الأمريكي توم لانتوس على ما يعنيه بالسلام مع الدولة العبرية: «إن مفهومي للسلام واضح، وحين أتحدث عن السلام الكامل فإنني أقصد السلام الطبيعي من النوع القائم اليوم بين 187 دولة في العالم». وتعقيباً على هذه الواقعة، كتب المؤرخ والصحافي الإسرائيلي توم سيغيف رسالة مفتوحة إلى حافظ الأسد، عبر صفحات صحيفة «هآرتس»، جاء فيها: «لقد بدأتَ طور الطمأنة الجديد بحديث صريح مع يهودي طيّب من أمريكا هو توم لانتوس. ولكن لانتوس لن يعيش معك، بل نحن الذين يتوجب أن نعيش معك وتعيش معنا، فتحدّث إلينا يا سيادة الرئيس». كيف؟ تابع سيغيف يقول: «أقترح عليك استدعاء مجموعة من الصحافيين الإسرائيليين إلى دمشق. ويسرّني أن أكون أحدهم. اسمح لنا بالتجوّل الحرّ يوماً أو يومين في مدينة دمشق، ودعنا نتحدث مباشرة مع الناس في الشوارع لكي نكوّن انطباعاتنا الخاصة. عرفنا على من نعتقد أنه يجدر بنا التعرّف إليه، مثل أساتذة الجامعات ورجال الاقتصاد وضباط الجيش والوزراء، ثم تحدّثْ إلينا أنت ساعتين أو ثلاث ساعات. أقنعنا أنّ السلام جزء لا يتجزأ من نظريتك الإستراتيجية لمستقبل سورية، وأنّ السلام يعكس مصلحة سورية حقيقية. من الممكن جداً أن نثق بك في هذه الحالة، وأن نكون عوناً لك أكثر من لانتوس»!

مثال ثالث وقع ذات يوم غير بعيد، في عهد الأسد الأب دائماً، إذْ نشرت «هآرتس»، وأكدت صحف عربية نقلاً عن مصادر سورية مسؤولة، خبراً لافتاً عن ترتيبات كان يتولّى أمرها عضو الكنيست عبد الوهاب الدراوشة، لعقد «قمّة روحية» في دمشق، تجمع مفتي سورية آنذاك الشيخ أحمد كفتارو إلى يسرائيل لاو كبير حاخامات إسرائيل، يحضرها أيضاً الحاخامات إلياهو بكشي، عوفاديا يوسف (الزعيم السابق لحركة «شاس») ويوسف جيجاتي (حاخام اليهود السوريين). وبالطبع، لم يكن الدراوشة فما بالك بالشيخ كفتارو، سيشرع خطوة واحدة في الإعداد لهذه القمّة لولا أنّ الضوء الأخضر من الرئاسة السورية كان قد بارك المبادرة، لكي لا نقول إنّ قصر الروضة أوحى بها.

في العودة إلى زمن أسبق قليلاً، مطالع العام 1994، نقل مراسل صحيفة «وول ستريت جورنال» عن بدر الدين الشلاح، عميد رجال الأعمال السوريين وشيخ غرفة تجارة دمشق آنذاك، أنه قال بالحرف: «ليس بوسع المرء أن يقيم تجارة مع جيران له هو في حرب معهم. ولكن لك أن تتخيّل حجم المغانم حين يعقد السلام وتبدأ التجارة. نحن في عالم متبدّل انقلب فيه أعداء سابقون مثل ألمانيا وفرنسا الى أشقاء توائم في الاقتصاد على الأقل. فما الذي ينقصنا نحن والإسرائيليين لكي لا نكرر المثال ذاته وننقلب إلى أصدقاء وشركاء؟» الإنصاف البسيط يقتضي القول إنّ الشلاح، وليس بشار الأسد، هو السوري صاحب القول الأكثر ذهبية في ما يخصّ السلام السوري ـ الإسرائيلي، فالرجل لا يتحدث عن جيرة فقط، بل عن صداقة وشراكة. ومَن يعرف طبيعة الحدّ الأدنى للمسموح والمحظور في علاقة المواطن السوري بالصحافة الغربية تلك الأيام، سوف يدرك دون عناء أن الشلاح لم يكن ينطق عن هوى.

أخيراً، في مثال خامس على المناخات ذاتها، روى أسعد إلياس، كاتب خطب الأسد الأب حينذاك، هذه الحكاية التي نقلها مراسل «الإندبندنت» البريطانية: منذ عقدين وهو يكتب خطب الرئاسة في شتى المناسبات، ولم يحدث قط أن أدخل الأسد تعديلات جوهرية على تلك النصوص، باستثناء الكلمة التي ألقاها في المؤتمر الصحافي الى جانب الرئيس الأمريكي كلينتون أثناء زيارة الأخير إلى دمشق. لقد كتب أسعد إلياس: «سورية تسعى إلى سلام عادل شامل لجميع شعوب المنطقة»، ولكن الأسد أضاف العبارة التالية: «بما في ذلك إسرائيل».

ما الذي تعنيه هذه الأمثلة سوى أنّ سعي النظام الحاكم في دمشق إلى سلام مع الدولة العبرية ليس قديماً متقادماً فحسب، بل هو ركيزة كبرى في استراتيجيات حفظ البقاء ومنجاة السلطة؟ أليس من الفاجع، والعجيب في آن معاً، أن لا يدرك الخبير البريطاني أنّ هذه الحقيقة البسيطة ليست البتة صناعة هذا العهد؟ ألم ينهض معظم قواعد شطرنج الأسد الأب في ملفّ السلام مع الدولة العبرية على ثلاث ضرورات: ضرورة هذا السلام في سيرورات ترتيب بيت السلطة وسلامة النظام، وضرورة الاتساق بين مشاريع الإنفتاح الإقتصادي وغنائم السلام التي تجعل الإنتقال مأموناً أكثر، وضرورة إخراج سورية من العزلة الإقليمية والدولية التي تربك معادلات التناغم بين الحركة الداخلية والحركة الخارجية؟

والحال أنّ استعجال النظام في التعاطي مع باراك كان قد نهض على هذه الإعتبارات أساساً، قبل أن يتباطأ قليلاً بسبب التباطؤ الإسرائيلي، الذي هبط إلى درجاته الأدنى حين منح الأسد أولوية مطلقة لحلّ ما يمكن حلّه من مشكلات توريث نجله بشار، خلال ما تبقى له من أشهر معدودات في الحكم، بعد تدهور وضعه الصحي. العامل الثاني كان تنصّل باراك من «وديعة رابين» الشهيرة، وإفراطه في مطالبة دمشق بنوع من السلام الشامل والسريع في آن معاً (علاقات دبلوماسية، تطبيع اقتصادي وثقافي وسياحي، ترتيبات أمنية خرافية، تقاسم للمياه، الخ...)، مقابل غمغمة غير واضحة عن «إنسحابات في الجولان» وليس عن «انسحاب من الجولان».

ومجدداً، ولكي تبدو هذه الضرورات غير منسلخة عن سياقاتها التاريخية الماضية والراهنة، لا مناص من استذكار المحطات الكبرى في مسعى النظام لإنجاز حال متقدمة من السلام مع إسرائيل:

ـ منذ عام 1973، قبل الأسد قرار مجلس الأمن الدولي رقم 338، فاعترف عملياً وحقوقياً بأنّ الدولة العبرية جزء لا يتجزأ من تكوين المنطقة ومن نظام الشرق الأوسط السياسي والجغرافي.

ـ وفي عام 1974، بعد توقيع «اتفاقية سعسع» وإقرار نظام الفصل بين القوات ونشر مراقبي الأمم المتحدة، لم تُطلق في هضبة الجولان طلقة واحدة تشي بانهيار السلام التعاقدي، مبرماً كان أم افتراضياً.

ـ ومنذ عام 1976 أيّد النظام قراراً أممياً يدعو إسرائيل إلى الإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة، مقابل «ضمانات حول سيادة، ووحدة أراضي، واستقلال جميع الدول في المنطقة»، و«الإعتراف بحقّ هذه الدول في العيش بسلام داخل حدود آمنة معترف بها».

ـ وبعد ستّ سنوات وافقت سورية على ما سُمّي «مبادرة الملك فهد» التي اعترفت عملياً بحقّ إسرائيل في الوجود (رغم أنّ ذلك الإعتراف لم يرضِ الدولة العبرية آنذاك).

ـ وفي عام 1991 حضرت سورية مؤتمر مدريد، بعد أن شاركت في قوّات «حفر الباطن» وعمليات «عاصفة الصحراء».

ـ والوقائع اللاحقة ليست أقلّ دلالة، من لقاءات حكمت الشهابي ـ أمنون شاحاك، إلى لقاءات فاروق الشرع ـ إيهود باراك، ولا نستثني ما تردّد عن اللقاءات السرية بين ماهر الأسد ـ إيتان بن تسور في العاصمة الأردنية عمّان، أواسط العام 2003.

وبهذا فإنّ ما أثار إعجاب باتريك سيل، وقبله أثلج صدر فاروق الشرع، من حديث للأسد الابن عن استعداد سورية للعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل، ليس سوى قطرة من عباب سبق للأسد الأب أن أغرق به البلد، فبقي العباب سراباً يطلق جعجعة لا طحن فيها. ومن عاثر حظّ هضبة الجولان المحتلة، الجميلة الأسيرة الأثيرة الغالية على قلوب السوريين، أنّ مَن أضاعها في الحرب ليس عاجزاً عن ردّها في السلم فحسب، بل هو حوّلها إلى الدوام إلى صفقة مقايضة لقاء الحفاظ على بيت السلطة ومدّ النظام بالمزيد من أسباب البقاء. وما يهمّ الشارع السوري ليس تصميم بشار الأسد أن «يكون صنع السلام هو إسهامه في إرث بلاده»، كما نقل عنه سيل، بل أن لا يعيد إنتاج نظام الاستبداد والنهب والمافيات على نحو أدهى مما فعل أبوه طيلة ثلاثة عقود. ومن المدهش أن ينتهي كاتب خبير في قضايا الشرق الأوسط إلى التماس العذر القبيح التالي لاستمرار انتهاكات حقوق الإنسان في سورية: ثمة ممارسات أسوأ ترتكبها الولايات المتحدة وإسرائيل! أهذه خبرة على هيئة كوميديا أخطاء، أم كوميديا سلوك؟

ليس عجباً أن الخبير ذاته كان يجلس إلى مائدة الأسد في دمشق، قبل أيام معدودات من تقديم هذه الخبرة إلى الرأي العام!

* كاتب وباحث سوري يقيم في باريس

وهل يوجد في فلسطين إلا مدنيون؟

د. عبدالوهاب الافندي

(1)

الضجة التي أثارها العرب حول مجزرة بيت حانون الأسبوع الماضي خدمت بصورة غير مباشرة الدعاية الإسرائيلية، لأنها تعطي الانطباع بأن إسرائيل كانت لسبب ما محقة في قتل من قتلت قبل ذلك لكونهم «عسكريين»، بخلاف المدنيين الذين قتلوا في بيت حانون. وهذا يعطي إسرائيل صك براءة فيما ظلت تمارسه من قتل وحصار وتشريد، باعتباره لم يكن موجهاً ضد مدنيين!

(2)

فلسطين في الواقع وفي عرف القانون الدولي أرض محتلة. والكل، بمن في ذلك العرب، يمنع عن فلسطين السلاح والعتاد. وبالأمس القريب احتفلت مصر باكتشاف «نفق» قالت إنه جعل لتهريب السلاح إلى غزة. وقبل ذلك صرحت الحكومة الأردنية عن اكتشاف تهريب أسلحة لصالح حماس عبر الأردن واحتفلت بإحباط هذه الجريمة النكراء. وبحسب علمنا ليس للفلسطينيين جيش، ولا دولة معترف بها، ولا سيادة.

(3)

فكيف إذن أصبح اليوم في فلسطين مدنيون لا يجوز قتلهم، و«عسكريون» يجوز قصفهم بالطائرات والمدافع وكل ما جادت به شياطين الإنس من مخترعات القتل والتدمير؟ وكيف يتواطأ العرب ـ والفلسطينيون ـ في هذا التصنيف الغريب الذي ما أنزل الله به من سلطان؟

(4)

القيادات الفلسطينية مسؤولة إلى حد كبير عن هذا التضليل، وذلك عن طريق تسويق أوهام لا سند لها من الواقع، مثل تصرف منظمة التحرير الفلسطينية كدولة وجيش معاً في وقت لم يكن لها أرض ولا سيادة ولا استقلال، وحديث قادتها المتكرر عن ولاية كاملة ومنفردة على القضية الفلسطينية بدون أن تكون لهم أي قدرة على الضغط لتحقيق شيء ملموس للقضية. نفس الأمر نراه اليوم في شكل «السلطة» الفلسطينية التي ليس لها من السلطة إلا القليل، وما نسمع به كل يوم عن «المفاوضات» بين إسرائيل والفلسطينيين، وهي مفاوضات الذئب مع الشاه وهي بين فكيه.

(5)

لن يكون هناك تقدم في حل القضية الفلسطينية ما لم يتوقف تسويق الأوهام والاعتراف ببضع حقائق أساسية، منها أن الفلسطينيين جميعاً، بمن فيهم سلطتهم الوطنية، هم أسرى في يد العدو. ومن هذا المنطلق فلا يمكن الحديث عن مفاوضات بين أسرى وخاطفيهم، لأن هذا يخالف العقل والمنطق. المفاوضات تكون بين الخاطفين وأطراف خارجية لها القدرة على إجبار الخاطف على إطلاق رهائنه. أما إذا وقف الآخرون يتفرجون، أو كان معظمهم متواطئاً مع الخاطف يمده ويسنده ويشد من أزره، فإن الحديث عن «مفاوضات» بين الخاطف والرهائن في هذا الظرف هي مهزلة لا تستحق مجرد التعليق.

(6)

كل من في فلسطين هم أيضاً مدنيون بحكم القانون، ولا يوجد على أرض فلسطين عسكري. وإن وجد وتم أسره فإنه يجب أن يعامل بحسب مواثيق جنيف، أي لا يستجوب إلا عن هويته، وأن يعامل معاملة كريمة لحين إطلاق سراحه. وتعتبر المقاومة المسلحة حقاً مشروعاً بحسب المواثيق الدولية، وبالمقابل فإن العقوبات الجماعية والقصف العشوائي للمدنيين هي جرائم حرب في الأعراف الدولية.

(7)

بسبب ما حدث من «انقلاب المطبوع» منذ أيام الجبرتي، وما نراه من تواطؤ عربي في قلب المفاهيم، أصبحت جرائم الحرب تصنف دفاعاً مشروعاً عن النفس ضد «عدوان» يأتي من شعب أعزل، وتصبح غدوات وروحات الأسرى إلى حضرة آسريهم «مفاوضات»، حتى حين يرفض هؤلاء الخاطفون مجرد لقاء هؤلاء الأسرى. ثم يسأل سائل لماذا يديم العرب المقام في حظيرة المهزومين وهم جند على أنفسهم مجندون؟

وهل ينفع الترقيع الوزاري ما أفسده المالكي؟

هارون محمد *

■ ثمة حديث يتكرر في بغداد منذ خمسة شهور عن تعديل وزاري أو تغييرات وزراء في حكومة نوري المالكي، وتحديداً منذ الاسبوع الثاني لتشكيل هذه الحكومة، والهدف واضح من تسريب هذا الكلام وتداوله، وخصوصاً عندما تشتد الأزمات وتحتدم الخلافات الشخصية والحزبية بين الاطراف الثلاثة المشاركة في ما يسمى بـ(العملية السياسية) الائتلاف الشيعي والتحالف الكردي وجبهة التوافق السنية.

فقد ثبت بالملموس ان الحكومة الحالية ليست حكومة وحدة وطنية كما يحاول المالكي تسويقها، وليست حكومة عملياتية او خدمية، كما يزعم أعضاؤها للترويج لها منذ بداية إعلانها، فهي مثل سابقتها الانتقالية التي رأسها ابراهيم جعفري، وهي الحكومة التي أسست للتطاحن الطائفي والفئوي بأبشع صوره وجاء المالكي وكرس هذا التطاحن ونقله الى مرحلة التقاتل، وأخضع نفسه وأداءه الى إملاءات الائتلاف الشيعي والتحالف الكردي بشكل فاق سلفه، حتى وصل الامر به الى انه زار شمال العراق وذهب الى مسعود بارزاني في منتجعه الرئاسي في قرية (سرة رش) وقابله وكأنه موظف لديه، وطلعت أجهزة إعلام حزب بارزاني بخبر احتل صدارة الصحف والقنوات الكردية يقول: إستقبل مسعود بارزاني رئيس اقليم كردستان رئيس الحكومة العراقية في بغداد نوري المالكي.. الخ) بطريقة توحي بان مسعود هو الذي بعث عليه، ولبى الاخير الدعوة صاغراً، مع ان الأعراف السياسية تقضي بان يذهب بارزاني وغيره من المسؤولين الاكراد الى بغداد باعتبارها المركز والعاصمة، ورحم الله الزعيم عبدالكريم قاسم والرئيس عبدالسلام عارف، اللذين كانا يرسلان موفدين الى الملا مصطفى والد مسعود، من الشخصيات العسكرية والادارية المسؤولة عن المنطقة الكردية للقاء معه والاجتماع به، فالزعيم كان يبعث عادة آمر لواء عسكري يخدم في المنطقة مثل العقيد حسن عبود، وعبدالسلام كان يرسل اليه احد محافظي اربيل او السليمانية لا غيرهما، علماً بان عبدالكريم وعبدالسلام عرفا بتواضعهما وبساطتهما، ولكنهما تصرفا بمسؤولية وطنية عالية، فلا يجوز لرئيس دولة او حكومة عراقية يحترم نفسه ومكانته ومركزه ان ينحدر الى مستوى الاجتماع الرسمي مع شيخ عشيرة في قريته او رئيس حزب في مكتبه، حتى نوري السعيد رحمه الله رفض الاجتماع مع الملا مصطفى في كركوك او الموصل كما كان اقترح السفير البريطاني في العراق السير كونهان كورنواليس في مطلع عام 1944، وإنما اوفد اليه وزير الدولة الكردي ماجد مصطفى واصطحبه الى العاصمة بغداد وصدر بيان حكومي يقول: لقد أظهر الملا مصطفى الندم على ما قام به فاغتنم فرصة وجود معالي وزير الدولة ماجد مصطفى في (ميركه سور) بتاريخ 7 كانون الثاني 1944 وحضر الى مقر حامية الجيش العراقي مستسلماً للحكومة بدون قيد او شرط. هكذا كانت الدولة العراقية، وهكذا كانوا رجالاتها، وليس مثل المالكي، الذي جاء به الاحتلال، وصار أداة طيعة في أيدي مسعود وجلال ونيجرفان وكوسرت وغيرهم من العصاة والمتمردين والخارجين عن القانون.

إنها محنة ان يكون شخص مثل نوري المالكي رئيسا لوزراء بلد مثل العراق، تعاقب على رئاسة حكوماته شخصيات رصينة ومهمة ـ إتفقنا او اختلفنا معها سياسياً ـ امثال ياسين الهاشمي وجعفر العسكري ونوري السعيد ورشيد عالي الكيلاني وصالح جبر وفاضل الجمالي واحمد مختار بابان ونور الدين محمود وعبدالكريم قاسم وناجي طالب وطاهر يحيي وعبدالرحمن البزاز، كانوا يملأون كرسي رئاسة الوزارة بحزمهم وتواضعهم وأدائهم، لأنهم ببساطة كانوا رجال دولة وأصحاب قدرة وأهلا للمسؤولية.

وعندما يصرح نوري المالكي بانه لا يستطيع تحريك قطعة عسكرية من مكان الى آخر وهو رئيس وزراء وقائد عام للقوات المسلحة، فانه يسخر من نفسه دون ان يعلم، ولو احترم ذاته لوقف في وجه زلماي خليل زاد والجنرال كيسي، وقال لهما بالفم المليان (باي باي..شوفو غيري) ولكن مغناطيس الكرسي والمنافع والمكاسب والامتيازات الشخصية والحزبية والفئوية والطائفية التي حصل عليها تجعله ينفذ ولا يناقش، ولان المالكي رجل بلا خبرة في شؤون الادارة والحكم، وكل تجربته في الادارة انه أمضى عامين مستخدما في دائرة تربية الحلة، رغم ان عددا من اهالي مدينة الهندية (طويريج) التي ينتسب اليها ممن عرفوه في السبعينات يؤكدون انه اشتغل (فراشا) في تلك الدائرة، أي مراسل خدمة، مع الاحترام للوظائف والمهن والحرف الشريفة، فانه من الطبيعي ان يتصرف وفق عقلية (فراش) وليس كمسؤول او رئيس، ومما فاقم في إختلال توازن شخصيته انه اتجه الى الملائية وصار واحداً من ملالي حزب الدعوة ـ ولا تغرنكم البدلة وربطة العنق الفاقعة الألوان ـ فهذه من لزوم الشغل، لذلك جمع حوله مجموعة ممن يسمون بالمستشارين، أرفع واحد منهم لا يعرف كيف يرتب هندامه، ولا يستطيع قول جملة سياسية واحداة ذات معنى، نعم إنهم يتقنون القراءات والتلاوات الحسينية ويحسنون اللطم والضرب على الرؤوس والوجوه والصدور، أما السياسة والإدارة فلا علاقة لهم بهما.

ان التعديل او التغيير الوزاري المرتقب هو في الحقيقة ابدال وجوه بوجوه أخرى ليس إلا، فهذه الحكومة تضم بعض الوزراء بمن فيهم رئيسها، كان اقصى ما يحلمون به هو وظيفة (ملاحظ) في احدى الدوائر الحكومية، نقول ذلك ليس كراهية لأحد، وإنما سجلاتهم الشخصية والمهنية والحزبية تؤكد ذلك، فالجندي السابق الذي وقع في الاسر الايراني وتحول الى أسير (تواب) يخدم العدو، اصبح وزيراً لوزارة فنية وخدمية كبيرة، ووزير الاقبية السرية يصير وزيراً لوزارة سيادية مسؤولة عن المال العام والنقد الوطني والمصارف وكل كفاءاته انه كان ممثلاً لرئيس منظمة شيعية طائفية نشأت وترعرعت في طهران، وفي حكومته وزيرة كردية لمح الى تغييرها في تعديله الوزاري المحتمل، فطلعت يوم الثلاثاء الماضي، واعلنت بنفسها انها غير مشمولة بالتغيير وكأنها تقول للمالكي: إياك من التحرش بي!

المالكي يريد إبعاد عدد من الوزراء السنة وفي مقدمتهم نائبه لشؤون الامن والخدمات سلام الزوبعي الذي سلبت منه جميع صلاحياته واسندت الى الكردي برهم صالح النائب الثاني لرئيس الوزراء، والمعلومات المتداولة في جبهة التوافق انه يرغب في تعيين بديل عن الزوبعي لاحد قيادي الحزب الاسلامي، لان نائب رئيس الوزراء السني الحالي، استاذ جامعي لامع وقائد نقابي بارز، وفوق كل ذلك (زوبعي) وهذه الكلمة يتطير منها الشعوبيون والطائفيون والصفويون والفيدراليون لانها تذكرهم بشيخ زوبع الخالد، الشيخ ضاري المحمود القائد العراقي العربي الثائر، وبحفيده الشيخ حارث الضاري، الذي اثارت مواقفه الوطنية وثباته المبدئي في مقاومة المحتلين ومعارضة اتباعهم والموالين لهم، أحقاد العملاء والدخلاء والمستعرقبن، وليس غريباً بعد ذلك ان يتداعى طالباني ومراسله العسكري الاجوف ومعهما المالكي في التهجم عليه في بيانات وتصريحات، الامر الذي يؤكد جبنهم منه، وخشيتهم من صوته ودوره وحضوره.

ومن اسباب التغيير الوزاري، ان أطرافا في الائتلاف الشيعي تريد ابدال وزرائها الحاليين بوزراء جدد، لمصلحة انتفاعية وظيفية ومالية، وتوزيع الغنائم والرواتب والصفقات والمقاولات على منتسبيها بالتساوي، خصوصاً وان الوزير في حكومات الاحتلال لا يحتاج الا الى شهر او شهرين حتى يصبح مليارديراً، يملك الارصدة الضخمة والعقارات ومحطات الوقود والشركات الوهمية، وهناك حكايات واسرار موثقة تبين حجم النهب والفساد والاختلاسات بشكل مقزز، لم يحدث مثله في اي بلد في العالم قديماً وحديثاً.

المالكي فشل فشلاً ذريعاً في وظيفته وأدائه ولكنه لا يعترف باخفاقاته ويستخدم لغة الملالي البائسة في تبرير عجزه، ويتشبث بالمنصب الذي لم يدر في مخيلته حتى في الاحلام، دون ان يكترث بالآلاف من الضحايا والخراب والدمار، لانه يعرف انه مؤقت وعليه ان يكسب الوقت لصالحه بأي صورة، وحسب قول أحد مساعديه او مستشاريه (لا فرق) في لندن الذي دافع عن بقائه واستمراره على رأس الحكومة: يا جماعة.. ستة اشهر ما صارله، (.....) من الكرسي ما دفه!

ويقصد التدفئة الحرارية طبعا، وليس الدفء العاطفي.

* كاتب وصحافي عراقي مقيم في لندن

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364